



دور أنظمة التفتيش الرقابي على الاغذية في حماية المستهلك
دراسة ميدانية لإراء مفتشي مركز الرقابة على الأغذية والادوية - فرع الجفارة

نجاح عبد العزيز فطيس

Nagabd968@gmail.com

استاد مشارك / الاكاديمية الليبية للدراسات العليا- طرابلس

امال علي البرناط

Amal.albarnait@sabu.edu.ly

كلية الموارد زلطن / جامعة صبراتة

تاريخ الاستلام: 2026/4/01 - تاريخ المراجعة: 2026/05/2 - تاريخ القبول: 2026/05/14 - تاريخ للنش 2026 /06/01

مستخلص الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية أنظمة التفتيش الرقابي على الأغذية في ضمان سلامة الغذاء وحماية المستهلك من المخاطر الصحية في مركز الرقابة على الأغذية فرع الجفارة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتكون مجتمع البحث من جميع مفتشي الرقابة الداخلية بمركز الرقابة على الاغذية والبالغ عددهم (90)، واستخدمت استمارة الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها. وفي ضوء ما سبق توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: وجود نظام رقابي فعال ومنظم وهذا يرجع الي كفاءة عمليات التفتيش حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.87)، مما يدل على التزام مفتشي الرقابة على الاغذية اتباع إجراءات التفتيش بفاعلية والالتزام بالزيارات التفتيشية بانتظام.

وبناءً على النتائج أوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة التفتيش الرقابي على الأغذية من خلال تحسين كفاءة الأداء البشري، وتوفير الإمكانيات اللازمة، وتحديث التشريعات، إلى جانب تعزيز الوعي الاستهلاكي، بما يسهم في تحقيق حماية شاملة وفعالة للمستهلك والحد من المخاطر الغذائية.

الكلمات المفتاحية: أنظمة التفتيش الرقابي على الاغذية - حماية المستهلك - مركز الرقابة على الاغذية

Abstract

This research aims to highlight the significance of food inspection systems in ensuring food safety and protecting consumers from health risks, focusing on the Food and Drug Control Center – Jafara Branch.

The study adopted a descriptive-analytical approach. Data was collected using a questionnaire distributed to the entire study population, consisting of (90) internal inspectors at the center. The data was processed and analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The study reached several significant results, most notably:

- The existence of an effective and organized regulatory system attributed to the efficiency of inspection processes.
- The inspection procedures axis achieved a mean of (3.87), indicating a high level of commitment among inspectors to effectively follow protocols and adhere to regular inspection vis

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تُعد سلامة الغذاء والرقابة الغذائية ركيزة للأمن الصحي والقومي، وتعتبر من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان واستقرار المجتمع، ومع تزايد الإنتاج الغذائي وتعقد سلاسل الإمداد، أصبح من الضروري وجود أنظمة رقابية فعالة لضمان جودة وسلامة الأغذية. وتأتي أنظمة التفتيش الرقابي كأداة أساسية لمراقبة الالتزام بالمعايير الصحية والكشف عن المخالفات من الأخطار المحتملة التي تؤثر بشكل مباشر على صحة المستهلك. ويُعتبر مركز الرقابة على الأغذية والأدوية في ليبيا الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسات الرقابية والإشراف على سلامة الغذاء و الكشف عن المخالفات، وتعزيز جودة المنتجات الغذائية، وتطبيق القوانين والتشريعات. أن فعالية أنظمة التفتيش تسهم بشكل مباشر في تقليل الأمراض المرتبطة بالغذاء وتعزيز ثقة المستهلك، وضرورة تطوير هذه الأنظمة لمواجهة التحديات الحديثة.

2.1 مشكلة الدراسة

من خلال الاطلاع على الأدبيات الخاصة بأنظمة التفتيش الرقابي على الأغذية، وكذلك البحوث والدراسات المتعلقة بحماية المستهلك وسلامة صحته وأمنه الغذائي، وعلي رغم من وجود أنظمة رقابية على الأغذية، إلا أن الأسواق الليبية ما زالت تشهد العديد من المخالفات مثل: سوء التخزين والنقل، عرض منتجات منتهية الصلاحية، ضعف الالتزام بالاشتراطات الصحية.

ومن خلال الزيارة الميدانية التي قام بها الباحثون لمركز الرقابة علي الاغذية فرع الجفارة ولقاء العاملين والفنيين والمفتشين ، اتضح أن هناك ضعف في دور التفتيش الرقابي على الأغذية في ظل تعدد التشريعات وجهات الاختصاص بسبب عدم المعرفة ببعض القوانين واللوائح والتي تنص وتدعو الي حماية المستهلك.

ومن خلال الاطلاع علي التقارير التفتيشية والتي أظهرت وجود مخالفات واضحة داخل المخازن والأسواق، مثل ضعف النظافة وسوء التهوية وعدم الالتزام بالشروط الصحية. وبالتالي تتمثل اهمية هذا الموضوع في دور التفتيش الرقابي لتطبيق انظمة الرقابة على الأغذية من اجل حماية المستهلك، وبالتالي سعي الباحثون لتقديم هذا الموضوع الذي يمس جميع فئات المجتمع الليبي، وتم اختيار له عنوان (دور انظمة التفتيش الرقابي علي الاغذية في حماية المستهلك) في مركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع الجفارة ليكون ميداناً للدراسة.

مما يتضح بوجود مشكلة يجب دراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وتمت صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور أنظمة التفتيش الرقابي على الأغذية بفرع الجفارة في حماية المستهلك من وجهة نظر المفتشين ؟

3.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الي:

1. تشخيص واقع أنظمة التفتيش الرقابي على الأغذية في فرع الجفارة قيد الدراسة

2. إبراز التحديات التي تواجه مفتشي الرقابة علي الاغذية الغذائية في فرع الجفارة قيد الدراسة

3. تقديم توصيات لتحسين فعالية أنظمة التفتيش الرقابي فرع الجفارة قيد الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

1. أهمية علمية: إثراء الأدبيات المتعلقة بالرقابة علي الاغذية وبسلامة الغذاء ودعم الدراسات الميدانية في البيئة الليبية.

2. أهمية عملية: مساعدة الجهات الرقابية في تطوير آليات التفتيش والرفع من مستوى حماية المستهلك وتقليل المخاطر الغذائية وكذلك دعم صناع القرار في تطوير السياسات الرقابية.

5.1 فرضيات الدراسة

عتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات لاختبار العلاقة بين أنظمة التفتيش الرقابي على الأغذية وحماية المستهلك، حيث تمثلت الفرضية الرئيسية في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما، وتفرعت عنها عدة فرضيات فرعية تناولت كفاءة التفتيش، وتأهيل المفتشين، وتوفير الإمكانيات، وذلك بهدف تحليل تأثير هذه العوامل على مستوى حماية المستهلك الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة التفتيش الرقابي علي الاغذية وحماية المستهلك في مركز الرقابة علي الاغذية - فرع الجفارة .

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة أنظمة التفتيش الميداني وانخفاض معدلات الغش الغذائي. الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل وخبرة المفتشين ومستوى حماية المستهلك. الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الإمكانيات والموارد (اللوجستية والتقنية) ومستوى حماية المستهلك.

6.1 معايير الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المعايير (الأبعاد) لقياس دور أنظمة التفتيش الرقابي على الأغذية في حماية المستهلك، وتنقسم إلى:

1- معايير المتغير المستقل / أنظمة التفتيش الرقابي ويشمل الأبعاد التالية:

1. كفاءة عمليات التفتيش

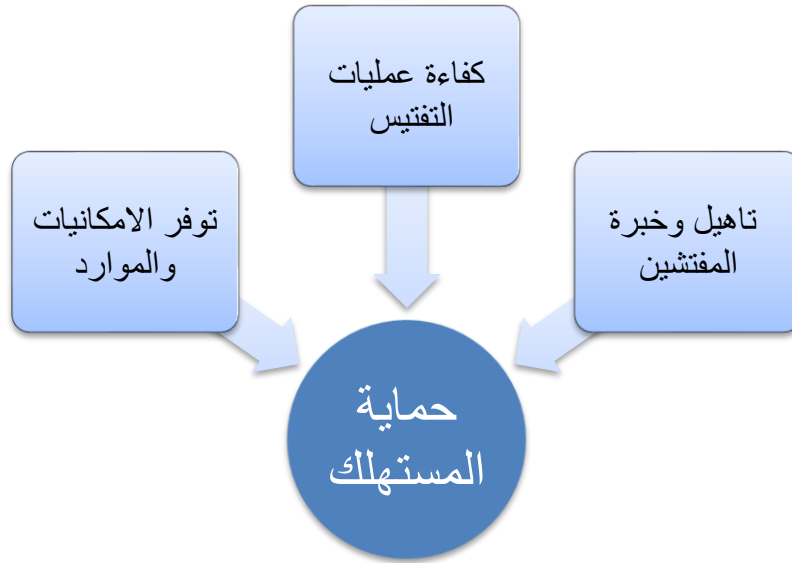
2. تأهيل وخبرة المفتشين

3. توفر الإمكانيات والموارد

2- معايير المتغير التابع / حماية المستهلك وتشمل الأبعاد التالية:

1. سلامة الغذاء

2. الحد من الغش الغذائي



شكل (1) نموذج الدراسة

7.1 الدراسات السابقة

1. دراسة شلاوي واخرون (2021) واقع الرقابة الصحية على الأغذية في البلديات الليبية: دراسة تقييمية. تناولت الدراسة كفاءة الأجهزة الرقابية في عدة بلديات، وتوصلت الي نتيجة أن هناك فجوة بين التشريعات القانونية القوية وبين التطبيق الميداني نتيجة نقص الإمكانيات اللوجستية (سيارات، أجهزة فحص متقلة)، وأوصت بضرورة استقلالية المفتش وحمائته قانونياً.
2. دراسة بوقرية (2019) الجزائر دور آليات الرقابة وقمع الغش في حماية المستهلك من المخاطر الصحية، ركزت هذه الدراسة على دور المفتش في رصد "الغش التجاري". وأثبتت النتائج أن الرقابة "الفجائية" هي الأكثر فعالية في ردع المخالفين مقارنة بالرقابة الدورية المعلنه، اوصت الدرسة على أهمية المختبرات الجهوية في تسريع اتخاذ القرارات الرقابية.
3. دراسة ابوزيد (2020) الاردان أثر أنظمة الرقابة الغذائية على ثقة المستهلك: دراسة ميدانية. بحثت الدراسة في "الأثر النفسي" للرقابة، وأظهرت النتائج ان وجود المفتشين في الأسواق بشكل مكثف يزيد من ثقة المستهلك في الغذاء المعروض، كما وجدت علاقة طردية بين شفافية المركز الرقابي في إعلان الضبطيات وبين وعي المستهلك بالسلامة الغذائية.
4. دراسة الهاملي الرابعة (2022) ليبيا التحديات التي تواجه مفتشي الرقابة على الأغذية والأدوية في الموانئ والمنافذ البرية. ركزت الدراسة على الضغوط المهنية والفنية التي يتعرض لها المفتشون، وخلصت إلى أن تدريب المفتش على استخدام التكنولوجيا الحديثة يقلل من نسبة الخطأ البشري في فحص السلع.
5. دراسة جاسم (2018) العراق فاعلية التفقيس الصحي في المنشآت الغذائية وأثره على الأمن الصحي. قامت الدراسة بتحليل بيانات التسمم الغذائي قبل وبعد تكثيف حملات التفقيس. وأثبتت النتائج أن زيادة عدد المفتشين بنسبة معينة أدت إلى انخفاض ملحوظ في حالات التلوث البكتيري المسجلة في المطاعم والمخابز.

المبحث الثاني

الإطار النظري لدراسة

(أنظمة الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك)

1.2 الإطار المفاهيمي للرقابة الغذائية

تعد الرقابة على الأغذية عملية شاملة تهدف إلى التحقق من أن الغذاء المتداول يطابق المعايير الصحية والتقنية المعتمدة. ويرى الباحثون أن هذه العملية لا تقتصر على الفحص الظاهري، بل تمتد لتشمل التدقيق في سلاسل التوريد وظروف التخزين والتحليل المخبري الدقيق (أبو غنيمه، 2018، ص 45).

وتعتبر أجهزة الرقابة على الأغذية من أهم الأجهزة التي تساعد المستهلكين في فهم ونشر ثقافة الاستهلاك وتوعيتهم عبر العديد من تدخلاتها، ولإظهار الدور الذي تؤديه هذه الأجهزة المكلفة بالرقابة في حماية المستهلك وجب تحديد مفهومها (مشري، دومير: 2018، 25)

كما تُعرف منظمة الأغذية والزراعة، 2018 الرقابة على الأغذية بأنها نشاط تنظيمي إلزامي تقوم به السلطات الحكومية لضمان حماية المستهلك، والتأكد من أن جميع الأغذية خلال كافة مراحل الإنتاج والتداول سليمة وذات جودة ومطابقة للمواصفات.

وفي السياق الليبي، يضطلع مركز الرقابة على الأغذية والأدوية بمسؤولية سيادية لضمان أمن الغذاء، حيث تمنح اللوائح التنظيمية للمركز صلاحيات واسعة لمفتشيه في الفروع (مثل فرع الحفاوة) للقيام بالمعاينات الميدانية وسحب العينات وتحريزها وفقاً للقانون (مركز الرقابة على الأغذية والأدوية، تقرير 2024).

أهداف الرقابة (بناءً على المعايير الدولية والمحلية، 2018):

1. حماية الصحة العامة: من خلال تقليل مخاطر الأمراض المنقولة بالغذاء.
2. منع الغش التجاري: حماية المستهلك من التضليل في مكونات السلعة أو أوزانها.
3. دعم الاقتصاد الوطني: ضمان جودة المنتجات المحلية لتكون قادرة على المنافسة.

2.2 آليات التفتيش الرقابي

تعتبر إدارة التفتيش هي الجهة المختصة في تأهيل القواعد القانونية المتعلقة بحماية المستهلك، وذلك بالتفتيش على المواد الخام وعملية التصنيع والتوزيع والمنتجات تحت التصنيع والمنتجات النهائية للتحقق من مطابقتها للمتطلبات الخاصة بحماية المستهلك وضمان عدالة الممارسات التجارية، من خلال الواجبات المفروضة على الإدارة بوجه عام وتتمثل في الآتي: (يعقوب: 2020، 28، 29)

تعتمد أنظمة التفتيش الحديثة على "تحليل المخاطر"، حيث يتم توجيه الجهود الرقابية نحو المنشآت والسلع الأكثر عرضة للتلوث. ويتمثل دور المفتش الميداني في فرع الحفاوة في تنفيذ ثلاث خطوات أساسية:

1. المطابقة الفنية: فحص البيانات الإيضاحية وتواريخ الصلاحية (المواصفة القياسية الليبية رقم 53، 2015).
2. الاشتراطات الصحية: مراقبة البيئة المكانية والعاملين.
3. الرقابة المخبرية: سحب عينات عشوائية لإثبات المطابقة كيميائياً وجرثومياً.

3.2 دور أنظمة التفتيش الرقابي وحماية المستهلك

يقصد بحماية المستهلك توفير مقومات الحد الأدنى من الحياة الكريمة من خلال تعظيم قدراته في التصدي للممارسات الضارة بمصالحه واتخاذ الإجراءات الكفيلة التي توفر له هذه الحماية في مختلف الاتجاهات، وترتيباً على ذلك فإن تحقيق

مطلوبات هذه الحماية تستدعي التنسيق بين جميع الجهات القائمة على شؤون الاستهلاك وفق منظومة رقابية علمية وعملية تعمل على توفير الهياكل الأساسية لوضع سياسات حماية المستهلكين وتنفيذها. (يعقوب: 2020، 23)

تُعرف حماية المستهلك بأنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تكفل للمواطن الحصول على سلع آمنة وبأسعار عادلة، مع حمايته من الغش أو التضليل. وقد نص المشرع الليبي في القانون رقم (10) لسنة 2010 بشأن حماية المستهلك على حقوق أساسية، منها الحق في السلامة الصحية والحق في المعرفة (قانون حماية المستهلك الليبي، 2010، المادة 4). وهنا يبرز دور فرع الجفارة كأداة تنفيذية لهذا القانون، حيث يحول النصوص القانونية إلى إجراءات ردع ميدانية تحمي المواطن في نطاق اختصاصه.

يُعتبر التفتيش الرقابي "الأداة التنفيذية" للسياسات الصحية. ويتضمن التفتيش في الفروع المحلية مثل فرع الجفارة عدة آليات:

1. التفتيش الدوري والمفاجئ: لضمان استمرارية التزام أصحاب المخازن والمجازر بالشروط الصحية.
 2. نظام سحب العينات: وهو إجراء فني يتطلب دقة في اختيار العينة ونقلها للمختبر لضمان عدم تلوثها.
 3. إجراءات الضبط والإغلاق: تمثل الجانب الردعي في النظام الرقابي، حيث يتم تحرير محاضر المخالفات بالتنسيق مع الحرس البلدي.
- ويتمثل دور الرقابة في حماية المستهلك وفق ما يلي :
- أ- توفير مقاييس الأمن الغذائي وفق ما يسمح به القانون للمحافظة على الأمن والاستقرار.
 - ب- لحماية المستهلك من المخاطر الغذائية من الأهمية تكثيف الزيارات التفتيشية علي المركز الغذائية ونشر الوعي بين المستهلكين .

- أ- تحديد المسؤولية الناتجة عن الإخلال بالالتزام بسلامة الغذاء.
- ب- تكثيف إجراءات ضبط الحماية للمحافظة على أمن المستهلك لضمان حقوق الفرد
- ت- قمع جميع اساليب الغش المنتشرة ومحاربة خداع المستهلك (بن علاش: 2014، 40)
- ث- حماية المستهلك من جميع التجاوزات والاضرار التي يتعرض خلال المعاملات التجارية اليومية (مشري، دومير: 2018، 62)

وفي هذا الإطار تتمثل المهمة الأساسية لمفتشي الرقابة هي مراقبة ومطابقة المنتوجات ومحاربة الغش التجاري وحماية المستهلك بمقابل أو مجاناً، وتتمثل أهمية البحث في معاينة المخالفات التي من شأنها أن تشكل خطراً على صحة وأمن المستهلك أو أن تلحق ضرراً بمصالحه المادية واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة لحمايته.

المبحث الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

1.3 التعريف بالفرع ونطاقه الجغرافي

تأسس فرع الجفارة بموجب قرار السيد مدير عام مركز رقم (17) لسنة 2019 ليكون الجهة الرقابية المسؤولة عن ضمان سلامة الغذاء والدواء داخل نطاق بلدية الجفارة والمناطق المحيطة بها (مثل العزيزية، السواني، الزهراء، المعمورة، العامرية). تكمن أهمية هذا الفرع في إشرافه على منطقة تعتبر حلقة وصل تجارية كبرى، وتضم عدداً كبيراً من المصانع الغذائية، والمجازر، والمساحات الزراعية التي تورد المنتجات للعاصمة طرابلس والمدن المجاورة.

2-3 الهيكل التنظيمي والوحدات التفتيشية

- يضم فرع الجفارة مجموعة من المكاتب والوحدات المتخصصة التي تعمل بتناغم لتحقيق الرقابة الشاملة، وأبرزها:
1. وحدة الرقابة على الأغذية: وتختص بالتفتيش على المحلات التجارية، الأسواق العامة، والمطاعم.
 2. وحدة الرقابة على المخازن: لمتابعة جودة الدقيق، والمواد المضافة (مثل منع استخدام برومات البوتاسيوم)، والاشتراطات الصحية داخل المخازن.
 3. وحدة الرقابة على اللحوم والألبان: وتتركز مهامها في التفتيش على السلخانات (المجازر) ومحلات القصابين ومصانع الألبان المنتشرة في المنطقة.
 4. وحدة الشؤون الفنية والمختبرات: المسؤولة عن استلام العينات وتجهيزها للتحليل للتأكد من مطابقتها للمواصفة القياسية الليبية.

3.3 الأهداف الاستراتيجية لفرع الجفارة

1. الرقابة الاستباقية: القيام بحملات تفتيشية دورية ومفاجئة لضبط التجاوزات قبل وصول السلع للمستهلك.
2. مطابقة المواصفات: التأكد من أن جميع المنتجات الغذائية المتداولة في نطاق الجفارة تحمل بيانات إيضاحية صحيحة وتواريخ صلاحية نافذة.
3. مكافحة الغش التجاري: رصد السلع المقلدة أو التي تم تغيير معالمها أو تخزينها بطرق غير صحية (خاصة في المخازن الكبرى بالمنطقة).
4. التوعية الصحية: إرشاد أصحاب الأنشطة التجارية والخدمية ببلدية الجفارة حول طرق الحفظ السليم ومعايير النظافة العامة.

4.3 آليات العمل الميداني بالفرع

- يعتمد الفرع في عمله على مفتشي الرقابة الداخلية الذين يتمتعون بصفة الضبطية القضائية. تتلخص آلية عملهم في:
1. الخروج في دوريات تفتيشية (غالباً بالتنسيق مع جهاز الحرس البلدي الجفارة).
 2. فحص ظروف التخزين والعرض ودرجات الحرارة.
 3. سحب عينات مشتبه بها وإحالتها للمختبرات المختصة.
 4. قفل المنشآت المخالفة احترازياً وتحويل المخالفين للنيابة العامة عند الضبطيات الجسيمة.

5.3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم وصف واقع أنظمة التفتيش بفرع الجفارة وفق ما هو موجود فعلياً (التجهيزات، الكادر البشري، التشريعات). مع محاولة فهم العلاقة بين هذه الأنظمة وحماية المستهلك، وتحليل آراء المفتشين لتفسير أسباب القصور أو النجاح في الأداء الرقابي.

6.3 مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: يتمثل في جميع الكوادر الفنية (مفتشي الرقابة الداخلية) العاملين بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية - فرع الجفارة، والذين يمتلكون صفة الضبطية القضائية.

عينة الدراسة: تم استخدام أسلوب "الحصر الشامل" تم توزيع الاستبيان على جميع المفتشين بالفرع وذلك لضمان دقة النتائج، وتم اختيار عينة عشوائية تمثل ما لا يقل عن 60-70% من القوة التفتيشية بالفرع.

7.3 أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على الآتي:

1. الاستبيان (الأداة الرئيسية): تم تصميم صحيفة الاستبيان لجمع البيانات الكمية من أفراد العينة المفتشين، كما تم توزيع النسخ الورقية على المفتشين في مقار عملهم وتجميعها بمركز الرقابة قيد الدراسة وكانت الاستبيانات الموزعة (90) استبانة تم استرجاع منها (86) استبانة أي بنسبة (95.%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة.
2. المقابلة الشخصية : تم إجراء مقابلات مع القيادات الإدارية بفرع الجفارة (مدير الفرع، رؤساء الوحدات) للحصول على البيانات التي تم استخدامها في الدراسة والخروج بنتائج وتوصيات تخدم الدراسة.
3. مصادر جمع المعلومات: تم الاعتماد على المصادر الأولية وتمتلت في اجابات المفتشين في الاستبيان، ونتائج المقابلات المباشرة في فرع الجفارة. كذلك تم علي الاعتماد المصادر الثانوية وتمتلت في القوانين الصحية الليبية، المواصفات القياسية، التقارير السنوية الصادرة عن المركز، والدراسات السابقة.
4. حدود الدراسة : اجريت الدراسة في مركز الرقابة على الأغذية والأدوية - فرع الجفارة (ليبيا) خلال المدة الزمانية الممتدة للعام 2025-2026.

8.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

لمعالجة البيانات تم استخدام برنامج (SPSS) لتطبيق الاختبارات التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية: لوصف الخصائص الديموغرافية للمفتشين (خبرة، تخصص).
2. المتوسطات الحسابية: لتحديد ترتيب الأولويات في عوائق التفيتش.

المبحث الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

1.4 الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية

1- عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (1) يبين التوزيع التكراري والنسب حسب سنوات الخبرة للمجيبين

النسبة	العدد	سنوات الخبرة
31.4%	27	أقل من 5 سنوات
40.7%	35	من 5 سنوات ألي 9
17.4%	15	من 10 إلى 14 سنة
10.5%	9	من 15 سنة فأكثر
100%	86	المجموع

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن أعلى نسبة للمجيبين خبرتهم من 5 سنوات إلى 9 سنوات وكانت نسبتهم 40.70% ويليهم مباشرة الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات وكانت 31.40%، وأقل نسبة الذين خبرتهم من 15 سنة فأكثر بنسبة 10.5%.

2- المؤهل العلمي:.

الجدول رقم (2) يبين التوزيع التكراري للمجيبين حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
1.2%	1	دبلوم متوسط
10.5%	9	دبلوم عام
26.7%	23	دبلوم عالي
5.8%	5	ليسانس
50%	43	بكالوريوس
3.5%	3	ماجستير
2.3%	2	دكتوراه
100%	86	المجموع

الشكل رقم (3) يوضح نسب المجيبين حسب المؤهل العلمي

يتضح من الجدول السابق رقم (5) والشكل رقم (3) أن أعلى نسبة من المجيبين حسب المؤهل العلمي كانوا بكالوريوس نسبتهم 50%، ويليهم الذين مؤهلهم دبلوم عالي نسبتهم 26.70%، ويليهما الذين مؤهلهم دبلوم عام نسبتهم 26.70%، وأقل نسبة كان مؤهلهم دبلوم متوسط حيث بلغت نسبتهم 1.20%.

3- التخصص:

الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري للمجيبين حسب التخصص

النسبة %	العدد	المسمى
26.7%	23	إدارة
14%	12	محاسبة
4.7%	4	فندقة وسياحة
19.8%	17	علوم اغذية
11.6%	10	صيدلة
15.1%	13	زراعة
5.8%	5	طب بشري
2.3%	2	طب بيطري
100%	86	المجموع

يتضح من الجدول السابق رقم (6) والشكل رقم (4) أن أعلى نسبة من المجيبين حسب التخصص تخصصهم إدارة نسبتهم 26.70%، ويليهما الذين تخصصهم علوم أغذية نسبتهم 19.80%، وأقل نسبة كان تخصصهم طب بيطري حيث بلغت نسبتهم 2.30%.

1- المسمى الوظيفي:

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري للمجيبين حسب المسمى الوظيفي

من	النسبة %	العدد	المسمى	يتضح
	2.3%	2	مساعد مدير	
	26.7%	23	قسم الرقابة الداخلية	
	3.5%	3	رقابة ادارية	
	62.8%	54	مفتش صحي	
	4.7%	4	غير ذلك	
	100%	86	المجموع	

الجدول السابق رقم (7) والشكل رقم (5) أن أعلى نسبة من المجيبين حسب الوظيفة مفتشين صحيين نسبتهم 62.8%، ويليهما الذين وظيفتهم قسم الرقابة الداخلية نسبتهم 26.70%، وأقل نسبة كان مساعد مدير حيث بلغت نسبتهم 2.3%.

2.4 الوصف الاحصائي لإفراد عينة الدراسة وفق ابعاد انظمة التفتيش الرقابي

البعد الأول: كفاءة التفتيش

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
1	يتم تنفيذ زيارات تفتيشية بشكل منتظم	3.95	0.66	مرتفع	4
2	تشمل عمليات التفتيش جميع مراحل تداول الغذاء	3.88	0.70	مرتفع	2
3	يتم تطبيق المعايير الصحية بدقة	3.92	0.64	مرتفع	5
4	إجراءات التفتيش واضحة ومنظمة	3.80	0.72	مرتفع	1
5	يتم اكتشاف المخالفات بسهولة أثناء التفتيش	3.80	0.68	مرتفع	3
	الإجمالي				

من خلال النتائج الموضحة أعلاه تشير جميع الفقرات إلى مستوى مرتفع، حيث جاءت أعلى فقرة هي (تنفيذ زيارات تفتيشية منتظمة)، مما يدل على انتظام العمل الرقابي. بينما كانت أقل فقرة تتعلق بسهولة اكتشاف المخالفات، مما قد يشير إلى بعض الصعوبات الميدانية في عمليات التفتيش والتي قد تتعلق ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة وتاخر الاجراءات وعدم وضوح بعض الاختصاصات .

البعد الثاني : تأهيل وخبرة المفتشين

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يملك المفتشون مؤهلات علمية مناسبة	3.82	0.71	مرتفع
2	لدى المفتشين خبرة كافية في مجال التفتيش الغذائي	3.76	0.69	مرتفع
3	يتم تدريب المفتشين بشكل مستمر	3.60	0.80	متوسط
4	يتمتع المفتشون بقدرة عالية على كشف المخالفات	3.85	0.67	مرتفع
5	يلتزم المفتشون بالحياد والمهنية	3.67	0.73	متوسط

من خلال النتائج الموضحة أعلاه تشير اغلب الفقرات إلى مستوى مرتفع، في حين فقرتي التدريب اللازم والمستمر والحياد المهني جاءت متوسطة في التقييم . وهنا يري الباحثون وجود كفاءات جيدة ، لكن هناك حاجة لتعزيز التدريب المستمر وتمية الجوانب السلوكية المهنية.

المحور الثالث: توفر الإمكانيات والموارد

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تتوفر أجهزة ومعدات حديثة للتفتيش	3.10	0.85	متوسط
2	توجد مختبرات لفحص وتحليل الأغذية	3.25	0.78	متوسط
3	يتوفر دعم إداري كافٍ للمفتشين	3.30	0.80	متوسط
4	يتم استخدام التكنولوجيا في عمليات التفتيش	3.05	0.88	متوسط
5	الموارد الحالية كافية لتنفيذ المهام	3.35	0.74	متوسط

من خلال النتائج الموضحة أعلاه تشير الفقرات إلى مستوى متوسط مما يعكس نقص في الأجهزة الحديثة المستخدمة في التفتيش كذلك تفاوت في توفر الموارد. في حين جات أقل فقرة كانت استخدام التكنولوجيا، مما يشير إلى ضعف التحول الرقمي في العمل الرقابي وضعف الامكانيات التقنية للمركز.

الوصف الاحصائي لإفراد عينة الدراسة وفق ابعاد حماية المستهلك

البعد الأول: سلامة الغذاء

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تساهم الرقابة الغذائية في تقليل تلوث الأغذية	3.82	0.70	مرتفع
2	يتم التأكد من صلاحية المنتجات قبل عرضها	3.78	0.69	مرتفع
3	تلتزم المنشآت الغذائية بالشروط الصحية	3.70	0.72	مرتفع
4	تقل حالات الأمراض الناتجة عن الغذاء	3.60	0.75	متوسط مرتفع
5	الأغذية المتوفرة في الأسواق آمنة للاستهلاك	3.63	0.71	مرتفع

من خلال النتائج الموضحة أعلاه تشير الفقرات أن سلامة الغذاء جاءت بمستوى مرتفع، مما يدل على فعالية الرقابة في تقليل التلوث الغذائي وضمان صلاحية المنتجات

البعد الأول: الحد من الغش

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تقل المنتجات المغشوشة في الأسواق	3.75	0.73	مرتفع
2	يتم ضبط المخالفات الغذائية بفعالية	3.70	0.74	مرتفع
3	تتم مصادرة المنتجات غير المطابقة	3.68	0.76	مرتفع
4	يتم الحد من التلاعب في تواريخ الصلاحية	3.62	0.78	متوسط مرتفع
5	الرقابة تقلل من الغش التجاري	3.65	0.75	مرتفع

من خلال النتائج الموضحة أعلاه تشير الفقرات إلى مستوى مرتفع في دور الرقابة في الحد من الغش الغذائي مما يعكس فعالية الإجراءات الرقابية في ضبط الأسواق مما يوتر إيجاباً علي حماية المستهلك، رغم استمرار بعض المخالفات البسيطة.

4.5 اختبار فرضيات الدراسة:

1.5.4 اختبار الفرضية الرئيسية:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة التفتيش الرقابي علي الاغذية وحماية المستهلك في مركز الرقابة علي الاغذية - فرع الجفارة .

لاختبار الفرضية حيث إن كلا المتغيرين المستقل والتابع كمي نستخدم تحليل معامل ارتباط ب يرسون Pearson's Coefficient، حيث ان المتغير المستقل هو أنظمة الرقابة على الأغذية والمتغير التابع حماية المستهلك وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (10) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين

معامل الارتباط R	مستوى الدلالة
0.66	0.000

يبين الجدول أعلاه إن قيمة معامل الارتباط بين أنظمة الرقابة على الأغذية وحماية المستهلك 0.66 وهي علاقة طردية متوسطة الي قوية اي انه : كلمت زادت كفاءة انظمة الرقابة زاد مستوي حماية المستهلك .
توضح النتائج أن: أنظمة التفتيش الرقابي تلعب دوراً أساسياً في ضمان سلامة الغذاء والحد من الغش الغذائي مما يؤكد أهمية تطوير هذه الأنظمة، وبالتالي فان انظمة الرقابة علي الاغذية تعد عاملا رئيسيا ومؤثرا في تحقيق حماية فعالة للمستهلك.

2.4.5 اختبار الفرضيات الفرعية

1- الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة أنظمة التفتيش الميداني وانخفاض معدلات الغش الغذائي.

جدول رقم (11) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين

معامل الارتباط R	مستوى الدلالة
71.0	0.000

تقبل الفرضية الفرعية والنتيجة من خلال معامل الارتباط 0.71 علاقة طردية قوية بين المتغيرين ، مما يدل على أن كفاءة التفتيش وتكثيف اجراءات التفتيش تساهم بشكل كبير في تقليل الغش الغذائي بشكل واضح.
2- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأهيل وخبرة المفتشين وحماية المستهلك.

جدول رقم (10) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين

مستوى الدلالة	معامل الارتباط R
0.000	0.62

النتيجة قبول الفرضية الفرعية الثانية بمعامل ارتباط 0,62 اي ان علاقته طردية كلما زادت خبرة المفتشين ، تحسنت حماية المستهلك.

3- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الإمكانيات والموارد ومستوى حماية المستهلك.

جدول رقم (10) يبين ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرين

مستوى الدلالة	معامل الارتباط R
0.000	58.0

تقبل الفرضية مع وجود علاقة طردية متوسطة، مما يدل على أهمية الإمكانيات في دعم الرقابة، كما أظهرت نتائج اختبار الفرضيات قبول جميع فرضيات الدراسة، حيث تبين وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين أبعاد أنظمة التفتيش الرقابي على الأغذية ومستوى حماية المستهلك، وتراوحت قوة هذه العلاقات بين المتوسطة والقوية، حيث سجلت كفاءة التفتيش أعلى تأثير، مما يؤكد الدور المحوري للرقابة الميدانية في الحد من الغش الغذائي وتعزيز حماية المستهلك.

المبحث الخامس

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج

1. أظهرت النتائج أن كفاءة عمليات التفتيش جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.87)، مما يدل على ان مفتشي الرقابة علي الاغذية ملتزمون بان تكون الزيارات التفتيشية منتظمة ولتزامهم بالمعايير الصحية واتباع إجراءات التفتيش بفاعلية. مما يعكس ذلك وجود نظام رقابي فعال ومنظم.
2. تأهيل وخبرة المفتشين اسفرت نتائج هذا المعيار بمستوى مرتفع بمتوسط (3.74)، مما يشير إلى امتلاك المفتشين خبرات جيدة ويحملون مؤهلات علمية مناسبة إلا أن هناك حاجة إلى تعزيز التدريب المستمر.
3. أظهرت النتائج أن توفر الإمكانيات والموارد جاء بمستوى متوسط بمتوسط (3.21)، مما يدل على: نقص في الأجهزة والمعدات وضعف في استخدام التكنولوجيا ومحدودية الدعم اللوجستي وهو أحد أهم نقاط الضعف في الدراسة.
4. اظهرت النتائج بخصوص سلامة الغذاء بمتوسط 3.82 (مرتفع) وهذا يدل على فعالية الرقابة في ضمان سلامة الغذاء
5. اظهرت النتائج بخصوص الحد من الغش الغذائي بمتوسط = 3.65 (مرتفع) وهذا يدل على وجود دور رقابي واضح.

تانيا: مناقشة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة

- 1- أشارت دراسة (منظمة الأغذية والزراعة 2020، FAO) إلى أن أنظمة الرقابة الغذائية تسهم بشكل مباشر في تعزيز سلامة الغذاء والحد من المخاطر الصحية وهددته النتائج تتفق مع الدراسة الحالية التي ابرزت دور التفتيش في حماية المستهلك وأهمية الرقابة ودورها في سلامة الغذاء
 - 2- أظهرت دراسة (السيد، 2019) وجود علاقة قوية بين كفاءة التفتيش الغذائي وتقليل حالات الغش الغذائي وهددته النتيجة تتفق مع نتائج الدراسة الحالية التي أكدت علي علاقة طردية بين كفاءة التفتيش والغش الغذائي.
 - 3- أكدت دراسة (محمد وآخرون، 2021) أن تأهيل المفتشين يلعب دوراً محورياً في رفع كفاءة الرقابة الغذائية. وتتفق مع الدراسة الحالية بضرورة أهمية تدريب وتأهيل الكوادر الرقابية.
 - 4- أوضحت دراسة (العربي، 2022) أن ضعف الإمكانيات اللوجستية يؤثر سلباً على فعالية أنظمة الرقابة. وتتفق مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت أن الإمكانيات جاءت بمستوى متوسط.
 - 5- أشارت دراسة (أحمد، 2018) إلى ضعف كبير في مستوى الرقابة الغذائية في بعض المناطق وهددته النتيجة تختلف جزئياً مع الدراسة الحالية التي أظهرت ان مستوى رقابة جاء بمستوي مرتفع .
- تتلخص اوجه المقارنة بان أغلب الدراسات السابقة تتفق مع نتائج الدراسة الحالية في : أهمية التفتيش الرقابي و دور العنصر البشري و تأثير الإمكانيات على الأداء. ويرجع الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة الي البيئة الجغرافية ومستوى الإمكانيات والسياسات الرقابية

ثالثا : التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول دور أنظمة التفتيش الرقابي على الأغذية في حماية المستهلك، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تعزيز الزيارات التفتيشية الدورية والمفاجئة لضمان الالتزام المستمر مع توحيد إجراءات التفتيش وتحديثها وفق المعايير الحديثة
2. تنظيم برامج تدريبية مستمرة للمفتشين في مجال سلامة الغذاء
3. رفع كفاءة المفتشين في استخدام التقنيات الحديثة
4. تعزيز الجوانب المهنية مثل النزاهة والحياد
5. توفير أجهزة ومعدات حديثة للكشف عن المخالفات الغذائية
6. دعم المختبرات وتحسين قدراتها التحليلية
7. توفير وسائل نقل كافية لتغطية جميع المناطق

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع دور أنظمة التفتيش الرقابي على الأغذية في حماية المستهلك، من خلال دراسة ميدانية على مركز الرقابة على الأغذية - فرع الجفارة، بهدف التعرف على مدى فعالية الأنظمة الرقابية في ضمان سلامة الغذاء والحد من المخاطر التي تهدد صحة المستهلك.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أنظمة التفتيش الرقابي تلعب دوراً محورياً وفعالاً في حماية المستهلك، حيث تبين أن كفاءة عمليات التفتيش جاءت بمستوى مرتفع، مما يعكس التزام الجهات الرقابية بتنفيذ مهامها وفق المعايير الصحية المعتمدة. كما أظهرت النتائج أن تأهيل وخبرة المفتشين يمثلان عاملاً أساسياً في تعزيز فعالية الرقابة وتحقيق أهدافها

قائمة المراجع :

1. أبو غنيمه، أحمد. (2018). الرقابة الصحية على الأغذية: المبادئ والتطبيقات. دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 2. أبوزيد، محمد خلف. (2020). أثر أنظمة الرقابة الغذائية على ثقة المستهلك: دراسة ميدانية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.
 3. الهاملي، فاطمة. (2022). التحديات التي تواجه مفتشي الرقابة على الأغذية والأدوية في الموانئ والمنافذ البرية. مجلة البحوث والدراسات الرقابية، مركز الرقابة على الأغذية والأدوية، ليبيا.
 4. بن علاش، حمزة. (2014). الآليات القانونية لقمع الغش وحماية المستهلك. مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
 5. بوقرية، إلهام. (2019). دور آليات الرقابة وقمع الغش في حماية المستهلك من المخاطر الصحية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.
 6. يعقوب، طارق. (2020). إدارة التفتيش الرقابي وحماية حقوق المستهلك: دراسة مقارنة. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
 7. جاسم، حيدر فوزي. (2018). فاعلية التفتيش الصحي في المنشآت الغذائية وأثره على الأمن الصحي. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق.
 8. شلادي، عبد السلام، وآخرون. (2021). واقع الرقابة الصحية على الأغذية في البلديات الليبية: دراسة تقييمية. المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، ليبيا.
 9. مشري، حسناء، ودومير، صبحي. (2018). دور الأجهزة الرقابية في تعزيز ثقافة الاستهلاك. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر.
 10. منظمة الأغذية والزراعة (FAO). (2018). دليل نظم الرقابة على الأغذية: ضمان سلامة وجودة الغذاء. منشورات الفاو، روما، إيطاليا.
- المصادر الرسمية والقوانين:
- 1- مركز الرقابة على الأغذية والأدوية (ليبيا): دليل إجراءات التفتيش الميداني، طرابلس، 2023.
 - 2- قانون حماية المستهلك الليبي. (2010). القانون رقم (10) لسنة 2010 بشأن حماية المستهلك. الجريدة الرسمية، طرابلس، ليبيا.
 4. مركز الرقابة على الأغذية والأدوية. (2024). التقرير السنوي حول أداء الفروع والرقابة الميدانية. الإدارة العامة، طرابلس، ليبيا.
 5. مركز الرقابة على الأغذية والأدوية. (2015). المواصفة القياسية الليبية رقم (53) الخاصة ببيانات عبوات المواد الغذائية. وحدة المواصفات والمعايير، ليبيا.
 - 6- منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية. (2021). (WHO) المبادئ التوجيهية لتعزيز نظم الرقابة الوطنية على الأغذية. منشورات الأمم المتحدة، روما، إيطاليا.
 - 7- المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية. (2020). المواصفة القياسية الليبية رقم (1) الخاصة بالبيانات الإيضاحية على عبوات الأغذية. طرابلس، ليبيا.